

قرار مجلس الوزراء

رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولاحته التنفيذية ؛
وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٥٦ لسنة ٢٠٢٢ بتحديد شروط اعتبار
المشروع الاستثماري استراتيجياً أو قومياً في مجال تطبيق حكم المادة (٢٠) من
قانون الاستثمار ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٥٢ لسنة ٢٠١٩ بتفويض الرئيس
التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في بعض اختصاصات الوزير المختص
بشئون الاستثمار ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢٥١ لسنة ٢٠٢٢ بتشكيل لجنة عليا
للنظر في طلبات المستثمرين الراغبين في الحصول على الموافقة الواحدة ؛
وعلى محضر اجتماع اللجنة العليا للنظر في طلبات المستثمرين الراغبين
في الحصول على الموافقة الواحدة المنعقد بتاريخ ٤ / ١٢ / ٢٠٢٢ ؛

وبناءً على ما عرضه الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرار:

(المادة الأولى)

ووفق على منح كل من الشركتين التاليتين الموافقة الواحدة ، المنصوص عليها
بالمادة (٢٠) من قانون الاستثمار المشار إليه ، وذلك عن المشروع الوارد قرين
كل منها :

البرنامج الزمني	موقع النشاط	المشروع	الشركة	م
تشغيل المرحلة الأولى (مصنع بوتاجاز) بحلول الربع الأخير من عام ٢٠٢٤	مساحة ٣٤٠٨٨ م٢ بالقطمير، رقى (٨٧) بالمنطقة الصناعية جنوب رمضان، محافظة الشرقية A6	إقامة وتشغيل مصنع لتصنيع الأجهزة المنزلية (بوتاجازات ومبردات)	بي إس إتش (BSH) المنزلية	١

المشروع	الشركة	م
موقع النشاط	البرنامج الزمني	
إقامة وتشغيل مصنع لتصنيع وتجميع السلع الاستهلاكية العصرة والأجهزة الكهربائية، ويشمل ذلك الثلاجات والأفران والغسالات والمغففات وغسالات الصحون وأجهزة التلفزيون والتكييف وحقن البلاستيك، ويعتنيها وتنظيفها وتجميع مكوناتها	بيكو مصر لصناعة الأجهزة المتزللة	٢

(المادة الثانية)

تشمل الموافقة الواحدة الصادرة لكل من الشركات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار إقامة المشروع وتشغيله وإدارته بما في ذلك تراخيص البناء وتخصيص العقارات اللازمة للمشروع ، وتكون الموافقة الواحدة نافذة بذاتها دون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراء آخر .

(المادة الثالثة)

تلزم الشركات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار بتنفيذ المشروع خلال البرنامج الزمني المقرر ، كما تلتزم بكافة الاشتراطات والضوابط المتعلقة بمارسة نشاطهما وفقاً للقوانين واللوائح ، ويتنفذ الإقرارات المقدمة من جانبها للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بما في ذلك الإقرارات المتعلقة باستيفاء اشتراطات الحماية المدنية والاشتراطات البيئية ، وتوفير كافة المرافق الخاصة بالبنية التحتية للمشروع .

(المادة الرابعة)

تتولى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة التنسيق مع كافة الجهات المختصة بنشاط الشركات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار ، ويعين على هذه الجهات تيسير كافة الإجراءات المتعلقة بنشاطهما .

كما تولى الهيئة متابعة تنفيذ المشروعات الواردة بالمادة الأولى من هذا القرار، والتأكد من استكمال تنفيذها وفق البرنامج الزمني المقرر ، والتحقق من التزام الشركتين بتنفيذ الإقرارات المقدمة من جانبهما ، ويعرض رئيس الهيئة تقارير دورية في هذا الشأن على اللجنة العليا المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢٥١ لسنة ٢٠٢٢ المشار إليه .

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٣ رمضان سنة ١٤٤٤ هـ

(الموافق ٤ أبريل سنة ٢٠٢٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبوغى

